ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/359686207

شبه الجملة في النحو العربي بين القدماء والمحدثين

Article · September 2019

CITATIONS
0

READS
2,813

1 author:

أ.د.عقيل رحيم علي
University of Baghdad
6 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by أ.د.عقيل رحيم علي on 02 April 2022.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

شِبْه الجُمْلة في النَّحو العربيّ عند القدماء والمحدثين

أ.م.د.عقيل رحيم علي
كلية الآداب/جامعة بغداد
aqeel_ra@yahoo.com

ملخَّص البحث :

يدرس هذا البحث دلالة شِبْه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور ، وهي الدلالة الغالبة في استعماله والشائعة في كتب النحو عند القدماء والمحدثينَ . وكانت الغاية من هذه الدراسة تحديد المفهوم الدقيق لهذا المصطلح ، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الآتي : هل يُقصد بشبه الجملة الظرفُ والجارُ والمجرور سواءٌ تعلَّقا بعامل محذوف وجوباً أم بعامل ظاهر أو محذوف جوازاً ، أو يقصد به الظرفُ والجارُ والمجرور المتعلّقان بعامل محذوف وجوباً فقط ؟

الكلمات المفتاحية : شبه الجملة ، الظرف ، الجارّ والمجرور ، التعلّق .

The Quasi-proposition in the Arabic Grammar for the classists and modernist

Assist. Prof. Dr. Aqeel Rahim Ali
College of Arts \ Baghdad University

Abstract:

This paper studies the significance of quasi-proposition over the adverb and the preposition, which is significance in its uses in the book of syntax for the classists and modernists. The objective of this study is to determine the accurate sense of that term by answering the following question: does quasi-proposition mean the adverb and preposition whether it is related to omit predict or with apparent predict that is omitted, or does it means the adverb and the preposition affiliated to an omitted predict?

Keywords : Quasi-proposition, adverb, preposition with the genitive, dependence .

المقدّمة :

قضيّة الشَّبَه من القضايا التي اهتمّ بها النحويّونَ في دراستهم النحو العربيّ ، ويدلُّ على ذلك أنَّها كانت عندهم من بين العلل التي اعتمدوها في توجيه الأحكام النحويّة[١] ، وأنَّهم ذكروا أنَّ من أقسام القياس الذي هو أحد أصول النحو قياسُ الشَّبَه[٢] ، ثم أنَّهم استندوا إلى قضيّة الشَّبَه في وضع عدد من مصطلحات النحو ، كان من بينها مصطلح شِبْه الجملة[٣] .

وشِبْه الجملة من المصطلحات التي نقف عليها كثيراً في الدراسات النحويّة ، ولاسيّما الحديثة منها ، ومن خلال التأمُّل في هذا المصطلح منذ نشأته في الدرس النحويّ إلى يومنا هذا ، نجد أنّ له أكثر من مفهوم عند النحويّين والباحثين ، وإن كانت دلالته على الظرف والجارّ والمجرور هي الغالبة في استعماله .

يسلّط هذا البحث الضوء على هذه الدلالة الأخيرة ، أي دلالة مصطلح شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور ، ليبيّن ما إذا كانت هذه الدلالة مطلقةً ، أي أنّه يمكن إطلاق هذا المصطلح عليهما سواءٌ تعلّقا بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ أم بظاهرٍ أو جائزِ الحذف ، أو أنّها دلالة مقيَّدة تقتصر على الحالة التي يتعلَّقانِ فيها بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ ؟

هذا ما سيبيّنه البحث من خلال توضيح دلالة شبه الجملة عند أوَّل مَنْ أطلق تسمية شبه الجملة على الظرف والجار والمجرور مِنَ النحويّين وهو ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، وبيان سبب هذه التسمية عنده، ثم بيان دلالته عند النحويّين الذين جاؤوا بعده ، والوقوف عند دلالته عند ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) في كتابه مغني اللبيب على وجه التحديد ، ثم بيان دلالته عند الباحثِينَ المحدثِينَ ، ومحاولة الوقوف على سبب التوسُّع في مفهوم شبه الجملة عندهم ، كلُّ ذلك من أجل تحديد المفهوم الدقيق في استعمال هذا المصطلح كما أُريد منه عند النحويّينَ القدماء ، ولاسيما المتأخّرينَ منهم .

التعريف بالجملة وأقسامها :

تُعرَّف الجملة بأكثر من تعريف بناءً على اعتبارات ومستويات مختلفة ، ويمكن أن تُعرَّف من حيث مستوى التركيب ، وهو ما يهمُّنا هنا ، بأنّها كلُّ كلام اشتمل على مسند ومسندٍ إليه[٤] ، وفي ذلك يقول الدكتور تمّام حسان : ((للجملة عند النحاة ركنان : المسند إليه والمسند ، فأمّا في الجملة الاسميّة فالمبتدأُ مسندٌ إليه والخبرُ مسندٌ ، وأمّا في الجملة الفعليّة فالفاعل أو نائبه مسندٌ إليه والفعلُ مسندٌ ، وكلُّ ركن من هذين الركنينِ عمدةٌ لا تقوم الجملة إلا به ، وما عدا هذين الركنين ، ممّا تشتمل عليه الجملة ، فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة ، هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربيّة))[٥] .

وقد قسَّم القدماء الجملة أكثر من تقسيم بحسب اعتبارات معيَّنة أيضاً ، من ذلك أنَّهم قسَّموها بحسب ما تتصدَّر به إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة[٦] ، وزاد الزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) قسماً رابعاً هو الشرطيّة ، وفي ذلك يقول ابن هشام : ((فالاسميّة هي التي صَدْرُها اسمٌ ، كـ : زيدٌ قائمٌ ، وهيهاتَ العقيقُ ... والفعليّة هي التي صدْرُها فعلٌ ، كـ : قامَ زيدٌ ، وضُرِبَ اللصُّ ، وكان زيدٌ قائماً، وظننْتُه قائماً ، ويقومُ زيدٌ ، وقُمْ . والظرفيّة هي المُصدَّرة بظرف أو مجرور ، نحو: أعِندَكَ زيدٌ وأَفي الدارِ زيدٌ ، إذا قدَّرت(زيداً) فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأً مُخبَراً عنه بهما... وزاد الزمخشريُّ وغيره الجملة الشرطيَّة ، والصواب أنَّها من قبيل الفعليّة))[٧] .

ما أُطلق عليه شبه الجملة في النحو العربي :

يمكن للباحث أن يقف على أكثر من مفهوم لشبه الجملة في الدرس النحويّ العربيّ من خلال استعمال النحويّين القدماء والباحثين المحدثين لهذا المصطلح ، فمنهم من توسّع في دلالته ليشمل موضوعاتٍ نحويّةً غيرَ الظرف والجارّ والمجرور ، ومنهم من أطلقه على الظرف والجارّ والمجرور، وهذا هو الأكثر في استعماله ، وهو موضوع بحثنا في هذه الدراسة :

أولاً: إطلاق شبه الجملة على غير الظرف والجارّ والمجرور :

نجد في بعض كتب القدماء والمحدثينَ أنّ مصطلح شبه الجملة قد أُطلِقَ على غير ما هو شائع في الدرس النحويّ من دلالته على الظرف والجارّ والمجرور ، إذ جاء هذا المصطلح بدلالات أخرى تكاد تقتصر في الاستعمال على مَنْ قال بها ، ومن تلك الدلالات :

١- بعض الجملة :

وردت هذه الدلالة عند ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) في كلامه على حكم ما يُحكى من الكَلِم إذا سُمِّي به ، إذ ذكر ((أنَّ ما يُحكى من الكَلِم إذا سُمِّي به على ثلاث جهات : إحداها : أن يكون جملةً ، والثانيّة أن يشبه الجملة وهو بعضٌ لها ، وذلك البعض ليس باسم مفرد ولا مضاف ، ولا فيه ألف ولا مبنيٌّ مع اسم ولا حرف معنًى مفرد ، والثالثـــة : أن يكون اسمًا مثنى أو مجموعًا على حدّ التثنية))[٨] . ويبيّن ابن السرّاج الضرب الثاني الذي يشبه الجملة بقوله : ((الضرب الثاني: الذي يشبه الجملة ، وهو على خمسة أضرب : اسم موصول ، واسم موصوف ، وحرف مع اسم ، وحرف مع حرفٍ ، وفعل مع حرف ، فجميع هذا تدعه علـــى حالـــه قبل التسمية من الصرف وغير الصرف ؛ لأنَّك لم تُسَمِّ بالموصول دون الصلة ، ولا بشيءٍ من هذه دون صاحبه))[٩] .

ثم يفصِّل ابن السرّاج القول في هذه الأضرب الخمسة التي تشبه الجملة فيقول : ((الأول : الاسم الموصول : نحو رَجُلٍ سمَّيته : خيرًا منك ، ومأخوذًا بك ، أو ضاربٌ رجلًا ، فتقول : رأيْتُ خيرًا منكَ ، وهذا خيرٌ منكَ ، ومررْتُ بخيرٍ منكَ ... الثاني : الموصوف : إنْ سمَّيتَ رجلًا : زيدٌ العاقلُ ، قلت : هذا زيدٌ العاقلُ ، ورأيْتُ زيداً العاقلَ ... الثالث : الحرف مع الاسم : وذلك إذا سمَّيت إنساناً ، كزيدٍ ، وبزيدٍ ، وإنَّ زيدًا ... الرابع : الحرف مع الحرف : وذلك نحو : إنَّما وكأنَّما وأمّا و(إنْ لا) في الجزاء ... الخامس : الفعل مع الحرف : وذلك : هلمَّ ، إذا سمَّيتَ به حكيْتَه وإنْ أخْليْتَه من الفاعل))[١٠] .

٢: ما تضمَّن معنى الفعل :

ونجد هذه الدلالة عند رضيّ الدين الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ) ، إذ إنَّ شبه الجملة عنده يشمل كلَّ ما تضمَّن معنى الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل ، والصفة المشبَّهة ، والمصدر ، وغير ذلك ممّا تضمَّن معنى الفعل ، قال مبيّناً المراد من قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في تعريف تمييز النسبة بأنّه ما يرفع الإبهام (عن نسبة في جملة ، أو ما ضاهاها): ((أي نسبة حاصلة في جملة أو شِبْه جملة ، وشِبْه الجملة : إمّا اسم الفاعل مع مرفوعه ، نحو: زيدٌ متفقِّئٌ شحماً ، والبيتُ مشتعلٌ ناراً ، أو اسم المفعول معه ، نحو : الأرضُ مفجَّرةٌ عيناً ، أو أفعل التفضيل معه ، نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً ﴾[١١]، و: ﴿ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا ﴾[١٢]، أو الصفة المشبَّهة معه ، نحو: زيدٌ طيِّبٌ أباً ، أو المصدر نحو : أعجبني طيبُهُ أباً ، وكذا كلُّ ما فيه معنى الفعل نحو: حسْبُكَ بزيدٍ رجلاً ، وويلمّ زيدٌ رجلاً ، ويا لزيــدٍ فارِساً))[١٣] .

ويبدو أنَّ الرضيّ قد أطلق هذا المصطلح على ما تضمّن معنى الفعل بناءً على أنّ وجود الفعل في الكلام يقتضي كون ذلك الكلام جملة ، ولذا عدّ ما تضمّن معناه شِبْهَ جملةٍ ، فكان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وصيغ المبالغة ، وغيرها ممّا كان فيه معنى الفعل ، شِبْهَ جملةٍ عندَه .

٣: الصيغ الشاذّة (ما تطلّب تقديراً وتأويلاً فيه تكلّف) :

ومِنَ المحدثِينَ مَنْ توسّع كثيراً في مفهوم شبه الجملة ليشمل عنده كلّ الجمل التي رأى أنّ النحويين اضطرّوا إلى تقدير فعل محذوف فيها كي تعود بذلك التقدير إلى أحد قسمي الجملة الإسميّة أو الفعليّة ، فقد دعا الدكتور شوقي ضيف في واحد من المبادئ التي وضعها في محاولته لتيسير النحو وتجديده إلى الابتعاد عمّا يذكره النحويّون من التأويل والتقدير في عدد من العبارات والصيغ ، واقترح بدلاً من ذلك أن تُجمع تحت مسمّى (الصيغ الشاذّة) أو (شِبْه الجملة) ، إذ ذكر أنَّه لا داعي إلى تقدير العوامل المحذوفة في كثير من أبواب النحو وموضوعاته ، من ذلك باب الاشتغال والتحذير والإغراء والمصادر المنصوبة والنداء ، وذكر أنَّ هذا يلفتنا إلى ظاهرة مهمّة في اللغة العربيّة ، وهي أنَّها لغة موجزة ، وأنّها كثيراً ما تأتي بكلمات مفردة تؤدّي بها أفكاراً[١٤] .

وبعد ذلك يقول : ((وأنَّ من الواجب أنْ تُضَمَّ هذه الصيغ بعضها إلى بعض ، ويُفرد لها باب خاص ، نسمّيه باب الصيغ الشاذّة ، أو نسمّيه باب شبه الجملة ... ففي إعراب مثل ﴿ لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾[١٥] ، لا نُعرب (دعاؤُكم) مبتدأً مرفوعاً ، والخبر محذوف ، والتقدير موجود ، كما يقول النحاة ، لأنَّ هذا يعود بنا إلى التقدير والتأويل ، وإنَّما نكتفي في ذلك بأن نقول (دعاؤُكم) شبه جملة مرفوعة))[١٦] .

ثمَّ يذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أبعد من ذلك فيقسّم شبه الجملة ثلاثة أقسام : شبه جملة مرفوعة ، وشبه جملة منصوبة ، وشبه جملة مجرورة ، ((أمّا المرفوعة فتنقاس في صيغ معروفة ، وهي بعد (لولا) مثل : ﴿ لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ ، وفي جواب الاستفهام مثل : مَنْ قامَ ؟ فيقال : زيدٌ ، وفي جواب الشرط مثل : إنْ تصنعْ ذلك فخيرٌ ، وفي القَسَم : لعمرُك لأفعلَنَّ ... أمّا شبه الجملة المنصوبة فتنقاس في صيغ منها صيغة الاشتغال ، وصيغة التحذير، وصيغة الإغراء، وصيغة النداء المنصوب في مثل : يا عبدَ اللهِ ... وكما تأتي شبه الجملة مرفوعة ومنصوبة ، تأتي مجرورة في أمثلة محدودة ، وذلك في القَسَم مثل : واللهِ ، وبعد (لولا) في مثل : لولاي ولولاكَ ، وبعد (هل) في مثل : هل مِنْ رجلٍ ، و(ما) في مثل : ما مِنْ رجلٍ))[١٧] .

ولسنا بصدد مناقشة ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف هنا[١٨] ، وما يهمُّنا منه أنّه أطلق مصطلح شبه الجملة على عدد من الكلمات والعبارات التي لها دلالاتٌ ووظائف نحويّة لكنَّها غير مكتملة الإسناد في الظاهر ، فلم يرتضِ توجيه النحويّينَ لها بالقول بالحذف والتقدير لتتوافق مع بناء الجملة العربيّة وتأليفها ، بل رأى أنَّها صيغ مستقلّة يُكتفى فيها بأن يُطلق عليها أشباه جملٍ أو صيغ شاذَّة .

ولا بدَّ من الإشارة بعد ذلك إلى أنَّ ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف هنا قد سبقه إليه المستشرق الألمانيّ برجشتراسر في كلامه على أقسام التراكيب في اللغة العربيّة ، وذلك في قوله : ((ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفيّة ، أو إضافيّة ، أو عطفيّة غيرُ إسناديّة ، مثال ذلك : النداء ؛ فإنَّ : يا حَسَنُ ، ليس بجملة ، ولا قِسْمٌ من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنَّه مستقلٌّ بنفسه لا يحتاج إلى غيره مُظْهَراً كان أو مُقَدَّراً ، بخلاف مثل قولي : أمسِ ، جواباً عن السؤال : متى جِئْتَ ؟ فإنَّ تقديره : جِئْتُ أمسِ ، فأمس وأمثالها جملٌ ناقصة ، والنداء وأمثاله نسميها أشباه جمل))[١٩] .

ويتَّضح من هذا النصّ أنَّ براجشتراسر يفرق بين شبه الجملة والجملة الناقصة ، فشبه الجملة عنده ما كان يؤدّي معنًى مفهوماً من غير احتياج إلى تقدير محذوف ، ومثاله النداء ، أمّا الجملة الناقصة فما كان به حاجة إلى تقدير محذوف ليكتمل المعنى به ، ومثاله قولنا : أمسِ ، في جواب من قال : متى جئْتَ ؟ أما الدكتور شوقي ضيف فلم يفرق بين هذين القسمين ، ورأى أنَّه يمكن إطلاق شبه الجملة أو الجملة الناقصة عليهما كما تقدَّم .

ثانياً : دلالة شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور :

لم يستعمل النحويّون ، ولاسيما المتقدّمينَ منهم ، مصطلحَ شبه الجملة في الدّلالة على الظرف والجارّ مع مجروره ، إذ نجد سيبويه (ت١٨٠هـ) يطلق مصطلح الظرف على اسمي الزمان

والمكان[٢٠] والجارّ مع مجروره[٢١] ، وفي أحيان أخرى نجده يسمّي كلَّ واحد منهما باسمه ، فيذكر مصطلحي الزمان والمكان[٢٢] ، والجار والمجرور[٢٣] . وكذلك نجد الأمر نفسه عند المبرّد (ت٢٨٥هـ) [٢٤]، وابن السرّاج[٢٥]، وأبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) [٢٦] ، وغيرهم .

ونسب أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) إلى الكوفيّين أنَّهم كانوا يطلقون على كلٍّ من الظرف والجارّ مع المجرور مصطلح المحلّ أو الصفة ، إذ قال في مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجارّ والمجرور: ((ذهب الكوفيّون إلى أنَّ الظرف يرفع الاسمَ إذا تقدّم عليه، ويسمّون الظرفَ المحلَّ، ومنهم من يسمّيه الصفةَ، وذلك نحو قولك : أمامَكَ زيدٌ ، وفي الدارِ عمرٌو))[٢٧].

واستعمل قسم من النحويّين تسمية الظرف للدلالة على الظرف والجارّ مع مجروره[٢٨] ، وأطلق الزمخشريّ عليهما (الجملة الظرفيّة) عندما يقعان موقع الخبر في نحو : خالٌد في الدار ، والقتالُ اليومَ[٢٩] ، أمّا الجُزوليّ (ت٦٠٧هـ) فقد أطلق عليهما تسميةَ (معنى الجملة) إذا وقعاً صلة للموصول[٣٠].

وأشار الدكتور سعد محمد الكرديّ إلى أنَّ أبا عليّ الفارسيّ ((قد استخدم في بعض كتبه مصطلح شبه الجملة بالمفهوم نفسه الذي عُرِف عند النحاة المتأخّرينَ بعد استقرار النحو العربيّ ومصطلحاته قاصداً فيه الظرف بنوعيه الزمانيّ والمكانيّ والجارّ والمجرور))[٣١]، وأحال على كتابي أبي عليّ الفارسيّ : المسائل العسكريّات ، والمسائل البصريّات .

والحقُّ أنَّ أبا عليّ الفارسيّ لم يذكر مصطلح شبه الجملة في كتاب المسائل العسكريّات ، وإنَّما أشار فيه ، في حديثة عن تأليف الجملة ، إلى مسألة تعلّق الظرف والجارّ والمجرور ، ذاكراً مذهب ابن السرّاج في عدّهما (أي الظرف والجارّ والمجرور) قسماً برأسه ، من دون أن يصرّح بمصطلح شبه الجملة ، وذلك في قوله :((فأمّا قولهم : زيدٌ في الدارِ، والقتالُ في اليومِ ، فهو كلامٌ مؤتَلِفٌ من اسم وحرف ، وليس هو على حدّ قولك: إنّ زيدًا منطلقٌ ، ولكنّه من حيّز الفعل والاسم، أو الاسم والاسم . ألا ترى أنَّ قولك : (في الدار) ليس بزيدٍ ، ولا (القتال) باليوم ، وإذا لم يكونا إيّاهما ، كان الكلامُ على غير هذا الظاهر ، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ، ويعلّقه ، ولا يخلو ما يُعلَّق به من أن يكون اسمًا أو فعلاً ، وكلاهما جائزٌ غيرُ مُمْتَنِعٍ تقديرُهُ ، وإذا كان كذلك ، كان داخلاً في جملة ما ذكرناه . وقد جعل أبو بكر هذا التأليف ، في بعض كتبه ، قسمًا برأسه ، وذلك مذهبٌ حَسَنٌ))[٣٢] .

أما كتاب المسائل البصريّات فقد ذكر فيه أبو علي الفارسيّ (شَبَهَ الجملة) بفتح الشين والباء ، لكنّه لم يقصد بذلك الظرف والجارّ والمجرور، كما رأى الدكتور سعد محمد الكرديّ ، بل قصد به التشابه بين الجملتين الذي يُستحسَن معه عطف أحدهما على الأخرى ، إذ قال: ((العطفُ

في قولك : لقيْتُ زيداً وعَمْراً كلَّمْتُهُ ، إنَّما اختير فيه النصب ؛ لأنَّ الأحسن أن يُعطَف الشيءُ على الشيءِ الذي هو مثله ، وهذه الجملةُ مخالِفةٌ لما قبلها))[٣٣] ، ثم ذكر شَبَهَ الجملة للجملة في كونهما فعليّتين في قوله: ((وإذا كان كذلك ، فالمشاكَلَةُ بين الجملتين في العطف جائزةٌ لقيام المشابَهَة بينهما، ولم يكن ذلك بأبعد من إجرائهم (أَيْدَعَ) في المعرفة مجرى (أَذْهَبُ) لمّا كان على لفظه ، وليس شَبَهُ الجملة التي يُتأوَّلُ لها موضعٌ تَحْمِلُهُ على لفظها وصورتها بأغْمَضَ من شَبَهِ (أَيْدَعَ) بـ (أَذْهَبُ)))[٣٤].

وبهذا يتبيّن أنَّ ما نسبه الدكتور سعد محمد الكرديّ إلى أبي عليّ الفارسيّ في الكتابينِ لم يكن دقيقاً ، ويبدو لي أنَّه اعتمد في ذلك على ما وقع فيه محقِّق كتاب المسائل البصريّات الدكتور محمد الشاطر من وَهْمٍ حين علَّقَ على قول أبيّ عليّ الفارسيّ: ((وليس شبه الجملة)) في النصّ السابق بقوله : ((عبَّر الفارسيّ هنا بشبه الجملة ولم يستعمل هذا التعبير في المسائل العسكريّة على الرغم من أنّه تعرَّض له في باب الجمل والتراكيب ، ونقل أنّ ابن السرّاج جعله في بعض مؤلّفاته قسماً آخر غير الجملة))[٣٥]، وهو يشير هنا إلى ما نقلناه قبل قليل عن الفارسيّ في كتاب المسائل البصريّات من كلامه على الظرف والجارّ والمجرور وما نقله عن ابن السرّاج فيه من أنَّه جعلهما قسماً برأسه . وقد اعتمد الدكتور سعد محمد الكرديّ على ما قاله المحقّق هنا من أنّ الفارسيّ قصد بقوله ((شَبَه الجملة)) الظرفَ والجارَّ والمجرور ، والحقيقة أنّه لم يقصد ذلك كما بيَّنا .

شِبْه الجملة عند ابن مالك :

لم يرد شِبْه الجملة بالدلالة الشائعة التي يُقصد بها الظرف والجارّ والمجرور عند المتأخّرينَ إلا في القرن السابع الهجريّ عند ابن مالك ، فقد ذكر هذا المصطلح في الكافية الشافية في باب الاسم الموصول في قوله :

مَلْزومُ عائِدٍ، وجُمْلَةٍ، وما أَشْبَهَها مَوْصولُ الاسْما فَاعْلَما[٣٦]

وفي شرح هذا البيت قال ابن مالك : ((الموصول من الأسماء ما لزمه عائدٌ وجملةٌ أو شبهُها... وذُكِرَ **شِبْهُ الجملةِ** تنبيهاً على أنَّ الصِّلة قد تكون غيرَ جملةٍ صريحةٍ نحو : الذي عندكَ غيرُ الذي في نفسِ المُنْطلِقِ أبوه))[٣٧] ، وواضحٌ من المثال الذي ذكره لشبه الجملة أنَّه يقصد به الظرف (عندك) والجارّ والمجرور (في نفس المنطلق) . وبهذا يكون ابن مالك قد ذكر شِبْه الجملة هنا وحدَّد دلالته بالظرف والجارّ والمجرور .

وكذلك ذكر ابن مالك هذا المصطلحَ في الألفيّة في باب الاسم الموصول أيضاً في قوله :

وجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُها الذي وُصِلْ بِهِ كَـ(مَنْ عِنْدي الذي ابْنُهُ كُفِلْ)[٣٨]

وقد اكتفى ابن مالك هنا بذكر الظرف مثالاً لشبه الجملة في قوله (مَنْ عندي) ، وقال

المرادي (ت٧٤٩هـ) في شرح هذا البيت : ((وأمَّا شبه الجملة فهو الظرف نحو: الذي عندكَ ، والجارّ والمجرور نحو : الذي في الدارِ))[٣٩] . وقد ذكر ذلك أيضاً في شرح هذا البيت كلٌّ من ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) [٤٠] ، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) [٤١] ، والشاطبيّ (ت٧٩٠) [٤٢] ، والمكوديّ (ت٨٠٧هـ) [٤٣] ، والأشمونيّ (ت٩٢٩هـ) [٤٤] .

وأدخل بعض النحويّين صلة (ال) إذا كانت صفة صريحة في دلالة شبه الجملة ، فقد ذكر ابن هشام أنّ المقصود بشبه الجملة هنا ثلاثة : ((الظرف المكانيّ والجارّ والمجرور التامَّان نحو : الذي عندكَ ، والذي في الدار ، وَتَعَلُّقُهُما باستقرَّ محذوفاً ، والصفةُ الصريحة ، أي الخالصة للوصفيّة ، وتختصُّ بالألف واللام ، كضارِبٍ ، ومضروبٍ ، وحَسَنٍ))[٤٥] .

وورد مصطلح شبه الجملة دالًّا على الظرف والجارّ والمجرور عند ابن مالك أيضاً في كتاب تسهيل الفوائد في باب نائب الفاعل ، إذ قال في جواز نيابة ثاني المفعولَينِ من باب أعطى : ((ولا تُمْنَعُ نيابةُ غيرِ الأوّل من المفعولات مطلقاً إنْ أُمِنَ اللَّبسُ ولم يكنْ جُملةً أو شِبْهَها ، خلافا لمن أطلق المنعَ في باب ظَنَّ وأَعلَمَ))[٤٦] .

ثم بيَّنَ ابن مالك المقصود من شبه الجملة في شرحه لكتاب التسهيل في قوله : ((ومنع الأكثرونَ نيابة ثاني المفعولَينِ من باب ظنَّ وأعْلَمَ ، والصحيح جواز ذلك إنْ أُمِنَ اللَّبسُ ولم يكن ثاني المفعولَينِ جملةً ولا ظرفاً ولا جارًّا ومجروراً))[٤٧] .

وممّا تقدَّم يتبيَّن أنَّ المقصود بشبه الجملة في صلة الموصول عند ابن مالك الظرفُ والجارُّ والمجرور ، وقد صرَّح بذلك هو نفسه في شرحه لبعض النصوص التي ورد فيها هذا المصطلح ، كما صرّح بذلك النحويّون الذين شرحوا ألفيَّته .

سبب تسمية الظرف والجارّ مع مجروره شبه جملة :

قبل أن نبيّن سبب تسمية الظرف والجارّ والمجرور فيما تقدَّم بشبه الجملة ، لا بدَّ أن نبيّن معنى التعلّق في كلٍّ منهما ، إذ لا بدَّ للظرف والجارّ والمجرور بحرف جرٍّ أصليّ أنْ يتعلَّقا بالعامل ، وهذا العامل يكون في الغالب فعلاً، أو ما يُشبه الفعل كالمصدر والوصف[٤٨]، فإذا قيل : سافرْتُ يومَ الجمعةِ إلى القاهرة ، فإنَّ الظرف (يوم الجمعة) والجارّ مع المجرور (إلى القاهرة) متعلِّقانِ بالعامل فيهما ، وهو الفعل (سافر) . ومعنى التعلّق هنا الارتباط المعنوي بين الظرف والجارّ والمجرور والعامل[٤٩] ، فكأنَّهما جزءٌ منه ، لا يظهر معناهما إلا بذلك الارتباط ، ثم إنّهما في الوقت نفسه يكمِّلان معنى ذلك العامل[٥٠] .

فالعامل هنا يؤدّي معناه في جملته ، لكنَّ هذا المعنى لا يتمُّ ولا يكتمل إلا بالظرف والجارّ

والمجرور اللذينِ هما جزءٌ متمِّمٌ لذلك المعنى ، فوجودهما في الجملة إنَّما هو لسببٍ معيَّن ، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضارهما ، هي عرض معناهما ، مع تكملة معنى العامل ، ولهذا وجب أن يتعلَّقا بذلك العامل[٥١] .

والعامل الذي يتعلَّق به الظرف أو الجارّ والمجرور إمّا أن يكون ظاهراً ، كالمثال السابق ، أو يكون محذوفاً ، ويكون حذفه واجباً إذا دلَّ على كَوْنٍ عامّ ، كما اذا وقع الظرف أو الجارّ والمجرور خبراً نحو : زيدٌ عندكَ ، وزيدٌ في الدارِ ، فكلٌّ منهما متعلِّقٌ بمحذوف واجب الحذف تقديره : استقرَّ أو مستقرٌّ ونحوهما ممّا يدلُّ على الوجود المطلق والاستقرار الخالي من معنًى آخر معه[٥٢] . وسبب وجوب الحذف هو أن الكون العامّ ((لا فائدة من ذكره ، لوجود ما يدلُّ عليه في غير خفاء ولا لبس))[٥٣] . وكذلك يحذف العامل الدالُّ على كون عامّ إذا وقع كلٌّ من الظرف والجارّ والمجرور صفةً نحو : مررْتُ برجلٍ عندَكَ أو في الدارِ ، أو حالاً نحو : مررْتُ بزيدٍ عندَكَ أو في الدارِ ، أو صلةً نحو : جاءَ الذي عندَكَ أو في الدارِ[٥٤] .

ثم إنَّ الظرف والجارّ مع مجروره إذا تعلَّقا بكون عامّ كما تقدّم سمّاهما النحويّونَ تامَّينِ ، ومعنى التمام هنا ((أن يفهم منهما معنى متعلِّقهما المحذوف))[٥٥] ، وبعبارة أخرى : أن يحصل بالإتيان بهما فائدةٌ بمجرَّد ذكرهما ، فيكتمل بهما المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس[٥٦] .

أما اذا تعلّقا بعامل دالٍّ على كون خاصّ ، فيجب حينئذٍ ذكره ، والمقصودُ بالكون الخاصّ الوجودُ المقيَّد بمعنى آخر ، نحو قولنا : زيدٌ نامَ في البيتِ ، أو زيدٌ قرأَ عندَكَ ، فالعامل المتعلَّق به هنا فيه معنى خاصٌّ زائدٌ على معنى الوجود المطلق ، وهو معنى النوم والقراءة ، ولا يُفهم هذا المعنى الخاصّ إلا بذكر العامل[٥٧] ، ولهذا لا يصحُّ حذف المتعلَّق به الخاصّ إلا بدليل يدلُّ عليه، مثل أن يقال : قعدَ صالحٌ في البيت ومحمودٌ في الحديقة ، فتقول : بل صالحٌ الذي في الحديقة ، تريد : بل صالحٌ الذي قعدَ في الحديقة[٥٨] .

أما إذا لم يكن ثمَّةَ دليلٌ لم يجز الحذف ، فلا يقال : زيدٌ اليومَ ، وزيدٌ بِكَ ، وجَاءَ الَّذِي اليومَ ، وجَاءَ الَّذِي بِكَ[٥٩] ، ويسمِّي النحويّونَ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ هنا ناقصَينِ ، وذلك لافتقارهما إلى ذكر العامل في بيان المعنى المقصود[٦٠] .

وبعد أن عرفنا معنى تعلّق الظرف والجارّ الأصلي مع مجروره بالعامل ، نبيّن الآن سبب تسميتهما بشبه الجملة عند القدماء ، فقد ذكرنا آنفاً أنَّ ابن مالك هو أوّلُ مَنْ أطلق هذا المصطلح عليهما ، وتقدَّم أنّه عرَّف الاسم الموصول بقولــه : ((الموصول من الأسماء ما لزمــه عائد وجملة أو شبهها))[٦١] ، ثمَّ قال : ((وذُكِرَ شِبْهُ الجملةِ تنبيهاً على أنَّ الصِّلة قد تكون غيرَ جملةٍ صريحةٍ نحو : الذي عندكَ غيرُ الذي في نفس المنطلق أبوه))[٦٢]، ويُفهم من هذا أنَّه أطلق شبه الجملة

على الظرف والجارّ والمجرور لأنَّهما يدُّلانِ على جملة غير صريحة ، أي جملة مقدَّرة ، إذ التقدير: الذي استقرَّ عندكَ غيرُ الذي استقرَّ في نفس المنطلق أبوه .

فالظرف والجارّ مع مجروره يقعان هنا صلةً للموصول ، وهذه الصلة ليست ، في المعنى ، الظرفَ أو الجارَّ مع مجروره فحسب ، بل الجملة المقدَّرة من العامل وما تعلَّق به من الظرف أو الجارّ والمجرور ، وهذا العامل محذوف وجوباً ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لأنَّه دالٌّ على كون عامّ كما تقدّم ، فكان الظرف والجارّ والمجرور دالَّينِ عليه في المعنى مشيرَينِ إلى وجوده ، أي إلى وجود الجملة التي كلُّ واحد منهما جزءٌ منها ، ومن ثمَّ أُطْلِقَ شبه الجملة على الظرف والجارّ مع المجرور ؛ لأنّهما قائمانِ مقام الجملة ومقدَّرانِ بها .

إنَّ ما أشار إليه ابن مالك هنا ، من أنَّ معنى شبه الجملةِ الجملةُ غيرُ الصريحة أو الجملة المقدَّرة ، هو الذي درج النحويّون على ذكره في بيان معنى شبه الجملة ، ولاسيّما مَنْ شرح الألفيّة منهم ، إذ قال المراديّ في شرح بيت ألفيّة ابن مالك :

وجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُها الذي وُصِلْ بِهِ كَـ(مَنْ عِنْدي الذي ابْنُهُ كُفِلْ)

((وإنَّما كان الظرف والجارّ والمجرور شِبْهَ جملةٍ ؛ لأنّهما يجب هنا تعلُّقهما بفعل مقدَّر مسندٍ إلى ضمير الموصول ، والتقدير : الذي استقرَّ عندكَ أو في الدار))[٦٣] .

وقال الشاطبيّ في شرح البيت أيضاً : ((فإن قلْتَ: جَعْلُهُ الظرفَ والمجرورَ شِبْهَ الجملة مُشْكِلٌ ، بل هما من قبيل الجمل ، ألا ترى أنَّهما يُقدَّران بالجملة لا بالمفرد ، فتقدير ذلك : الذي استقرَّ عندكَ ، ومَنِ استقرَّ في الدار أو نحو ذلك ، ولا تقدِّره بالمفرد فتقول : الذي مستقرٌّ في الدار أو عندكَ ... قيل : إنَّ تقديرهما بالجملة لا يخرجهما عن كونهما من قبيل ما ليس بجملة في التحصيل ؛ لأنّه تقديرٌ لا يُنطق به ، وهم ممّا يهملون اعتباره في اللفظ بحيث لا يكون الظرف والمجرور عندهم في حكم ذلك التقدير ... فلهما منزلة بين منزلتي المفرد المحض والجملة المحضة ، فلذلك أخرجهما عن الجملة بقوله : (أو شبهها)))[٦٤] . وواضحٌ من كلام الشاطبيّ أنَّ تقدير الظرف والجارّ والمجرور بالجملة هو سبب تسميتهما شِبْه جملة .

وقال الأشمونيّ في شرح البيت نفسه : ((وإنّما كان الظرف والمجرور التامّانِ شبيهَينِ بالجملة لأنَّهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلِّقَينِ بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره : الذي استقرَّ عندكَ ، والذي استقرَّ في الدار ، وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو : جاءَ الذي اليومَ ، والذي بِكَ ، فإنّه لا يجوز لعدم الفائدة))[٦٥]. فيذكر الأشموني هنا أنَّ الظرف والجارّ مع مجروره التامَّينِ ، أي اللذينِ يتعلَّقان بعامل دالّ على كون عامّ، كما تقدَّم ، يعطيان معنى الجملة ، وكلٌّ منهما يدلّ علـــى وجود هذه الجملة ،

لذلك يُؤَوَّل بها .

ومن كلّ ما تقدَّم يتّضح أنّ سبب التسمية بشبه الجملة عند ابن مالك متأتٍّ من كون الظرف والجارّ مع مجروره يتعلَّقان بكون عامّ يجب حذفه ولا يجوز التصريح به ، إذ لا فائدة من ذكره ؛ لانَّ ذكر الظرف أو الجارّ والمجرور قد أغنى عن التصريح به ، فذكرهما يدلُّ دلالة معنويّة على الفعل الذي تعلَّقا به ، فلا يمكن أن يقال عن الظرف والجارّ مع مجروره هنا أنّهما من قبيل المفرد، إذ إنّهما يتعلَّقان بفعل محذوف ، وهذا الفعل المحذوف يتوارد إلى الذهن عند ذكرهما ، ومن جانب آخر لا يمكن أن يقال عنهما جملة ؛ لانَّ الفعل الذي يتعلّقان به لا يمكن أن يظهر ، لانّهما نابا عنه ، فكان حذفه لذلك واجباً ، فلم يبق إلا أن يُطلق عليهما شبه جملة[٦٦] ؛ لانَّهما يقدَّران بجملة ، أو لأنّهما ((غير جملة صريحة)) على حدّ قول ابن مالك الذي مرَّ بنا .

ولهذا نرى أنّه من المحتمل أن يكون ابن مالك قد أطلق هذه التسمية بعد أن وقف على تسمية الزمخشري الظرفَ والجارَّ والمجرور الواقعين خبراً بالجملة الظرفيّة في قوله : ((والخبر على نوعين : مفردٌ وجملةٌ ... والجملةُ على أربعة أضرب : فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة ، وذلك : زيدٌ ذهبَ أخوه ، وعمرٌو أبوه منطلقٌ ، وبكرٌ إنْ تُعْطِهِ يشكرْكَ ، وخالدٌ في الدار))[٦٧] ، فرأى ، أعني ابن مالك ، أنّ هذه التسمية غير دقيقة ؛ فالقول بأنَّهما جملة ظرفيّة يدخلهما في قسم الجملة التي تقابل المفرد ، والقول بأنّهما جملة ، لا يصدق عليهما ؛ لأنَّ الفعل الذي تعلَّقا بـه ، كما ذكرنا ، محذوفٌ وجوباً لنيابتهما عنــه ، لذلك رأى ابن مالك ، كما يبدو لنا ، أن تسمية شبه الجملة هـي الأنسب ههنا .

ونرى أيضاً أنَّه ليس بعيداً أنْ يكون ابن مالك قد أفاد في إطلاقه هذه التسمية ممّا ذكره الجُزوليّ من أنَّ الموصولات ((لا بدَّ لها من صلة ، ولا تكون إلا جملةً أو في معنى الجملة محتملةً للصدق والكذب))[٦٨] ، فقولُ الجزوليّ : ((معنى الجملة)) هنا ، ويقصد به الظرف والجارَّ والمجرور الواقعَينِ صلةً ، والصفةَ الصريحةَ الواقعةَ في صلة الألف واللام[٦٩]، قريبٌ جداً من تسمية ابن مالك لهما بشبه الجملة ، ولاسيّما عندما نقف على ما ذكره ابن مالك نفسه من سبب هذه التسمية في قوله : ((وذُكِرَ شِبْهُ الجملةِ تنبيهًا على أنَّ الصِّلة قد تكون غيرَ جملةٍ صريحةٍ نحو : الذي عندكَ غيرُ الذي في نفس المنطلق أبوه)) ، فقوله : غير جملة صريحة ، قريبٌ جداً من قول الجزوليّ : معنى الجملة ، بل يكاد يكون هو نفسه .

الظرف والجارّ والمجرور في غير الصلة :

مما تقدَّم يتبيّن أنَّ حذف الفعل مع الظرف والجارّ مع مجروره حذفاً واجباً عند ابن مالك هو

شرطٌ لا بدَّ منه في إطلاق مصطلح شبه الجملة عليهما ، وذلك عندما يقعان صلة لغير الألف واللام ، على نحو ما تقدّم في بيت الألفيّة .

أمّا اذا وقع الظرف والجارّ مع مجروره خبراً أو صفة أو حالاً ، فإنَّ ابن مالك لم يذكر في ألفيّته ، وكذلك في كتبه الأخرى ، أنّهما حينئذٍ شِبْهُ جملة ، فهو لم يصرّح في قوله في الألفيّة :

وأخْبَروا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرّ ناوِيْنَ مَعْنى كائِنٍ ، أوِ اسْتَقَرّ [٧٠]

بأنَّ الخبر قد يأتي شبه جملة ، كما صرَّح بمجيء الصلة شبه جملة في باب الاسم الموصول ، على الرّغم من أنَّه أشار إلى أنَّ الظرف والجارّ مع مجروره هنا يتعلَّقان بكون عامّ محذوف وجوباً أيضاً ، والسبب في ذلك ، كما يبدو ، أنَّ تقدير المتعلَّق به ، كما ذكر ابن مالك ، يجوز أن يكون اسماً نحو (كائن) ، أو فعلاً نحو (استقرَّ) ، ((فإن قدَّرت (كائناً) كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدَّرت (استقرَّ) كان من قبيل الخبر بالجملة))[٧١]. وهذا يعني أنّه لا يتعيَّن أنْ يكون الخبر هنا جملةً ، لأنَّه يجوز تقديره بالاسم فيكون من قبيل المفرد ، فضلاً عن أنَّه ، أي ابن مالك ، يرى أنَّ تقدير العامل هنا بالاسم هو المختار[٧٢]، وهذا يعني أنَّه يختار كون الخبر من قبيل المفرد ، أمّا صلة الموصول في غير (ال) فلا تأتي إلا جملة ، لذا يتعين تقدير المتعلّق فعلاً[٧٣] ، ومن ثَمَّ أطلق ابن مالك تسمية شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور إذا وقعا صلةً ولم يطلقها عليهما في غير ذلك .

ولهذا السبب أيضاً ، كما نرى ، لم يصرّح النحويّونَ الذين شرحوا هذا البيت من ألفيّة ابن مالك بأنَّ الخبر هنا شبه جملة ، بل التزموا بما ذكره ابن مالك من أنّه قد يأتي ظرفاً أو جارًّا مع مجروره ، وأنّ كلاً منهما متعلِّقٌ بمحذوف واجب الحذف [٧٤] .

ويبدو أنَّ تشابه حكم الظرف والجارّ والمجرور عندما يقعان صلة ، مع حكمهما عندما يقعان خبراً أو حالاً أو صفة ، من حيث تعلّقهما بعامل محذوف وجوباً يُقدَّر بكون عامّ تامّ كما تقدّم ، فضلاً عن اختيار أكثر النحويّينَ تقديرَ ذلك الكون بالفعل[٧٥]، خلافاً لما اختاره ابنُ مالك من كون التقدير بالمفرد هو الأولى كما تقدّم أيضاً ، جعل عدداً من النحويّينَ المتأخّرينَ يطلقون مصطلح شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور إذا وقعا خبراً[٧٦] أو حالاً[٧٧] أو صفة[٧٨] .

شبه الجملة عند ابن هشام :

يُعدُّ ابن هشام من أبرز النحويّينَ الذين بحثوا في شبه الجملة وبيان أحكامه، إذ أفرد في كتابه

مغني اللبيب باباً خاصاً بهذا الموضوع هو الباب الثالث ، فجاء هذا الباب تحت عنوان : ((ذِكْرُ أحكام ما يُشبه الجملةَ ، وهو الظرف والجارّ والمجرور))[٧٩] ، فالعنوان يدلّ على أنَّ هذا الباب في أحكام شبه الجملة المقصود به الظرف والجارّ والمجرور .

لكنَّ ما يبدو غريباً للقارئ أوَّلَ وهلة ، أنَّ ابن هشام يأتي بأمثلة في هذا الباب يكون عامل الظرف والجارّ والمجرور فيها ظاهراً ، كما في قوله : ((مِثال التعلُّق بالفعل وبشبهه قَوْلُه تَعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٨٠]))[٨١] ، فالجارّ والمجرور الأوّل (عليهم) متعلِّقٌ بالفعل الظاهر (أنْعَمْتَ) ، والثاني متعلِّقٌ بشبه الفعل وهو اسم المفعول (المغضوب) ، وكلا العاملينِ ظاهرٌ ، مّما قد يُفهم منه أنَّ مصطلح شبه الجملة يمكن أنْ يُطلق على الظرف والجارّ والمجرور على وجه العموم ، أي سواءٌ كانا متعلّقَينِ بظاهر أم بمحذوف ، ويمكن أنْ نجد ذلك في الأمثلة التي أتى بها لِمَنْ يذهب من النحويّينَ إلى جواز التعلُّق بالفعل الناقص[٨٢] ، والفعل الجامد[٨٣] .

والذي نراه أنّ ابن هشام لم يقصد فيما ذكره أنّ الظرف والمجرور هنا شِبْهُ جملة كما جاء في عنوان الباب ، ذلك لأنّه أراد أن يبيّن أوّلاً ما يمكن أن يتعلّقا به من العوامل ، لأنَّ قضية بيان تعلُّقهما أمرٌ ضروري يترتَّب عليه فهم معنى كونهما شبه جملة كما تقدَّم ، ولا شكَّ أنَّ بيان ذلك يقتضي أن يكون العامل ظاهراً ، إذ لا يمكن أن يُحدَّد نوع العامل المُتعلَّق به إذا كان محذوفاً حذفاً واجباً .

لذا نرى أنّ ابن هشام جاء في هذه الأمثلة بالعامل الذي لا بدَّ أن يتعلّق به الظرف والجارّ والمجرور ظاهراً لبيان نوعه فحسب ، فكان ما ذكره هنا بمثابة مقدِّمة لبيان أحكام شبه الجملة التي من أهمّها أنْ يتعلَّق بعامل محذوف وجوباً، ولهذا ذكر بعد ذلك حكمهما بعد المعارف والنكرات[٨٤]، وحكم المرفوع بعدهما[٨٥]، ثم ذكر ما يجب فيه تعلُّقُهما بمحذوف[٨٦]، وكلُّ هذه الأحكام هي في الظرف والجارّ والمجرور عندما يتعلّقان بمحذوف وجوباً ، أي عندما يكونان شبه جملة .

وممّا يقوي ما ذكرناه هنا أنَّ ابن هشام بعد قوله : ((ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجارّ والمجرور)) ، وهو عنوان الباب الثالث كما ذكرنا، قال: ((ولا بدَّ لهما من التعلّق ...))[٨٧] ، أي للظرف والجارّ والمجرور ، ولم يقل : ولا بدَّ له من التعلّق ، أي لِما يُشْبِهُ الجملة ، بل إنَّه لم يذكر بعد ذلك مصطلحَ شبه الجملة في الباب كلّه ، وفي الأمثلة التي جاء المتعلَّقُ فيها ظاهراً على وجه التحديد ، بل إنَّه لم يذكر هذا المصطلح في موضع آخر من كتابه مغني اللبيب كله ، ولم يذكره في مؤلَّفاته الأخرى إلا عندما يكون المتعلَّقُ محذوفاً حذفاً واجباً[٨٨] .

ولهذا نرى أنّ ابن هشام لم يختلف عن النحويّين الآخَرِينَ في إطلاق شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور عندما يتعلَّقان بكون عامّ ، أي بعامل محذوف وجوباً ، إلا أنَّ هذا المصطلح عنده ، كما يبدو ، لا يقتصر إطلاقه عليهما عندما يقعان صلةً أو خبراً أو حالاً أو صفة ، كما هو معروف عند غيره من النحويّين على نحو ما تقدّم ، بل يشمل فضلاً عن هذه المواضع الأربعة ، أربعةَ مواضع أخرى يُحذف فيها العامل وجوباً أيضاً ، ويتّضح ذلك في قوله في هذا الباب : ((مَا يجب فِيهِ تعلُّقُهما بِمَحْذُوف ، وَهُوَ ثَمَانِيَة : أَحدُها : أَن يقعا صفةً ، نحو : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[٨٩] ، الثانـي : أن يقعا حالاً ، نحو : ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[٩٠] ... الثالث : أن يقعا صلة نحو : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[٩١] ، الرابِع : أَن يقعا خبراً نحو : زيدٌ عندكَ ، أَو في الدار ... الخامس: أَن يرفعا الاسم الظاهر نحو : ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[٩٢] ... ونحو : أعندكَ زيدٌ . والسادس : أَن يُستعمل المتعلَّق محذوفاً في مَثَلٍ أَو شِبْهِهِ ، كقولهم لِمَنْ ذكر أمراً قد تقادم عهده : حينئذٍ الْآن ، أَصله: كانَ ذلك حينئذٍ واسمع الآنَ ، وقولِهم للمُعَرِّس : بالرِّفاءِ والبنينَ ، بإضمار (أعْرَسْتَ) . والسابع : أَن يكون المتعلَّق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: أيومَ الجمعةِ صُمْتَ فِيه... والثامن : القسم بغير الباء نحو : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[٩٣]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[٩٤]...))[٩٥] .

فهذه المواضع الثمانية التي ذكرها ابنُ هشام يُحذف فيها متعلّق الظرف والجارّ والمجرور وجوباً ، لذا فهما هنا شبه جملة عنده ، وبناءً على ما تقدَّم ذكره يمكن أن يقال إنَّ الظرف والجارّ والمجرور في هذه المواضع الثمانية التي ذكرها ابن هشام هي المقصودة بقوله: (ما يُشْبِهُ الجملةَ) في عنوان الباب الثالث من كتابه مغني اللبيب .

شبه الجملة عند المحدثين :

انتهينا فيما تقدّم إلى أنَّ شبه الجملة عند أكثر النحويّينَ المتأخّرينَ يُطلق على الظرف والجارّ والمجرور إذا تعلّقا بمحذوف واجب الحذف ، كأنْ يقعانِ صلةً أو خبراً أو حالاً أو صفةً ، وتبيَّن أنَّ سبب التسمية لهما في هذه الحالات بشبه الجملة هو كون ما يتعلّقانِ به محذوفاً حذفاً واجباً ، وأنّهما بسبب كونهما دالّينِ على كون عامّ ، وهو سبب حذف المتعلَّق وجوباً ، قاما مقامّ الجملة المحذوفة من حيث المعنى ، فلمّا دلَّا عليها كانا بمنزلتها ، فسُمِّيا بشبه الجملة .

كما مرَّ بنا أنَّ النحويّينَ القدماء لم يفردوا مبحثاً أو باباً خاصاً لشبه الجملة ، باستثناء ما فعله ابنُ هشام في كتابه مغني اللبيب من تخصيص الباب الثالث منه لبيان أحكام ما يشبه الجملة ، لذا كان ذلك الباب ، كما يظهر، المرجِعَ الأوّلَ للباحثينَ المحدَثِينَ في دراسة شبه الجملة وبيان مفهومها .

ويمكن القول ابتداءً إنَّ شبه الجملة عند أكثر المحدثِينَ يُطلق ويراد منه الظرف والجارّ والمجرور ، كما هو الحال عند النحويّين المتأخّرينَ ، لكنَّ منهم ، وهم عدد ليس بالقليل ، مَنْ توسَّع في هذا المفهوم ليشمل الظرف والجارَّ والمجرور على وجه الإطلاق ، أي سواءٌ تعلّقا بعامل محذوف وجوباً أم بعامل ظاهرٍ أو محذوفٍ جوازاً .

ويمكن أن نجد ذلك المفهوم في أوّل دراسات المحدثينَ في شبه الجملة ، بل أشهرها ، وهي دراسة الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) ، إذ خصَّصَ الفصلَ الرابع منه لدراسة شبه الجملة ، وسنذكر ههنا بعضاً ممّا ذكره في هذا الكتاب ممّا يدلُّ على إطلاقه مصطلح شبه الجملة على الظرف والجارّ مع المجرور المتعلّقينِ بعامل ظاهر .

من ذلك قوله في بيان معنى التعلُّق في شبه الجملة : ((ذلك أنّ شبه الجملة تَرِدُ تكملةً للحدث الذي تقيّده ، فيتمُّ معناها بهذا التعلُّق المقيَّد ، تقول : نقيمُ غداً في دمشق ، فترى أنَّ الفعل (نقيم) وحدَه يدلُّ على حدث الإقامة دلالةً عامّةً غيرَ محدَّدةٍ بزمان واضح أو مكان معلوم...))[٩٦]، فالمتعلَّق به في المثال الذي أورده هنا ظاهرٌ ، وهو الفعل (نقيم) ، وقد أطلق شبه الجملة على الظرف (غداً) والجارّ والمجرور (في دمشق) في أوّل هذا النصّ .

ومن ذلك ما ذكره في بيان أنواع الحدث الذي يتعلَّق به شبه الجملة ، إذ قال : ((ومن هذا كلّه نرى أنَّ شبه الجملة بشطريها محلُّها النصب ، وناصِبُها هو الحدث الذي تقيّده وتتعلَّق به ، وللحدث هذا أنواع))[٩٧] ، فيذكر أمثلةً لأنواع الحدث من الفعل ، وما يشبه الفعل ، معتمداً في ذلك على ما ذكره ابن هشام في الباب الثالث من كتابه مغني اللبيب ، وقد أشار إلى ذلك في بداية كلامه على مسألة تعلّق الظرف والجارّ والمجرور[٩٨] ، غير أنَّ الدكتور فخر الدين قباوة نصّ على أنّ الظرف والجارّ والمجرور في تلك الأمثلة شبه جملة بقوله السابق : ((نرى أنّ شبه الجملة بشطريها محلُّها النصبُ ...)) ، ومن أمثلته قول الشاعر :

امْرُرْ على الجَدَثِ ، الذي حَلَّتْ بهِ أُمُّ العَلاءِ ، فنادِها ، لو تَسْمعُ[٩٩]

وقول متمّم بن نويرة[١٠٠] :

لقد كفّنَ المنهالُ تَحْتَ ردائِهِ فتًى غيرَ مِبطانِ العشيّاتِ أرْوَعا

فالجارُّ والمجرور (على الجدث) متعلّقٌ بالفعل الظاهر (امْرُرْ)[١٠١] ، والظرفُ (تَحْتَ) متعلّقٌ بالفعل الظاهر (كَفَّنَ)[١٠٢] .

ولعلّ من أوضح النصوص التي فيها دلالة قاطعة على أنَّ شبه الجملة عند الدكتور فخر الدين قباوة يمكن أن يتعلّق بالعامل الظاهر ، قوله بعد ذكره أنواع العوامل التي يمكن أن يتعلّق بها

شبه الجملة : ((والعوامل التي ذكرنا تَعَلُّقَ أشباه الجمل بها يجوز لكلٍّ منها ، ملفوظاً أو مقدَّراً ، أن ينصب شِبْهَ جملةٍ أو أكثر ، فقولك : سنسافرُ غداً مع أبي من حلبَ إلى دمشقَ بالطائرة للنزهة ، فيه سِتُّ أشباه جمل تتعلّق كلُّها بالفعل (نسافرُ) ؛ لأنّها منصوبةٌ به ومُقيِّدةٌ له))[١٠٣] . فقوله في العامل : (ملفوظاً أو مقدَّراً) ، وقوله : (فيه سِتُّ أشباه جمل تتعلّق كلُّها بالفعل نسافر) ، يدلّان على أنَّ شبه الجملة يمكن أن يطلق على الظرف والجارّ والمجرور المتعلِّقَينِ بعامل ظاهر .

ومن ذلك أيضاً قوله في كلامه على حذف ما يتعلّق به شبه الجملة : ((إنَّ شبه الجملة ، التي تتعلّق ، لا بدَّ لها من عامل هو المتعلَّق ، ويكون ظاهراً أو مقدَّراً))[١٠٤] ، فقوله : يكون ظاهراً، يدلُّ على أنَّ شبه الجملة يمكن أن يطلق عنده على الظرف والجارّ والمجرور المتعلِّقَينِ بعامل ظاهر .

ويبدو لنا أنَّ توسُّع الدكتور فخر الدين قباوة في مفهوم شبه الجملة ليشمل الظرف والجارّ والمجرور المتعلِّقَينِ بالعامل الظاهر سببه الاعتماد على ما كتبه ابن هشام في الباب الثالث من كتابه مغني اللبيب وعدم الفهم الدقيق لما أراده ابن هشام من قوله : ((ما يشبه الجملة)) في عنوان هذا الباب ، فقد ذكرنا أنّ ابن هشام قصد بشبه الجملة المعنى الذي عُرِفَ عند النحاة المتأخِّرينَ من أنّه يدلُّ على الظرف والجارّ مع المجرور عندما يتعلّقان بمحذوف وجوباً ، وقد ذكرنا ما يدلُّ على ذلك ويقوّيه .

وقد ترتَّب على ذلك التوسُّع في مفهوم شبه الجملة عند الدكتور قباوة ، أنَّه لم يَرَ ما ذكره النحويّون القدماء في سبب تسمية الظرف والجارّ والمجرور بشبه الجملة كافياً لتعليل هذه التسمية ، لأنَّ ما ذكروه من أنَّهما يقدَّرانِ بجملة أو ينوبان عن جملة ، لا يستقيم عندما يكون ما يتعلَّقان به ظاهراً بحسب فهمه ، بل إنَّ ما ذكروه يكون سبباً للتسمية عندما يكون المتعلَّق محذوفاً وجوباً ، لذلك علّل التسمية بأنَّ الظرف والجارّ مع المجرور مركَّبانِ كالجملة لفظاً أو تقديراً ، أو لدلالتهما على الزمان والمكان ، إذ قال : ((وإنَّما سُمِّيت بذلك لأنّها مركَّبةٌ كالجمل ، فهي تتألَّف من كلمتين أو أكثر لفظاً أو تقديراً ، وهي غالباً ما تدلُّ على الزمان والمكان ، وإنْ دلَّت على كونٍ محذوف دلّت على ضمير مستتر أيضاً ، فكانت كالجمل في تركيبها))[١٠٥].

وتابع الدكتورُ شوقي المعريّ في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) الدكتورَ فخر الدين قباوة في أنَّ شبه الجملة يمكن أن يُطلق على الظرف والجارّ والمجرور المتعلِّقين بعامل ظاهر أو محذوف جوازاً ، ويتَّضح ذلك في قوله : ((ولا بدَّ من تعلُّق شبه الجملة ؛ لأنَّ معناها لا يتَّضح بلا تعليق ، وتعليق شبه الجملة يكون في الكلمة التي يتمُّ فيها المعنى ، سواءٌ كانت هذه الكلمة ظاهرةً أم مقدَّرة))[١٠٦] . فقوله ((سواءٌ كانت هذه الكلمة ظاهرةً أم مقدَّرة)) ، وقوله بعد ذلك : ((تُعلَّقُ شبهُ

الجملة بالفعل سواءٌ كان ظاهراً أو مقدَّراً))[١٠٧] ، ثم إيراده أمثلة للفعل الظاهر[١٠٨] ، يدلُّ على أنَّ شبه الجملة عنده يمكن أن يطلق على الظرف والمجرور المتعلِّقينِ بالظاهر .

ونجد المفهوم نفسه عند عبد الإله إبراهيم عبد الله في دراسته الموسومة بـ (شبه الجملة في اللغة العربيّة) ، إذ ذكر أنّه يمكن أن نطلق على كلّ ظرف وجارّ ومجرور متعلِّقينِ بالفعل أو بما يشبهه شبه الجملة[١٠٩] ، ثمَّ قال : ((والمتعلّق هو العامل في شبه الجملة ، ويكون ظاهراً أو محذوفاً))[١١٠] ، ثم قال في العامل المحذوف : ((وقد يتعلق شبه الجملة بعامل محذوف ، ويكون الحذف واجباً أو جائزاً))[١١١] . وبهذا يتبيّن أيضاً أنّ كلَّ ظرف وجارّ ومجرور متعلِّقينِ بعامل يمكن أن يُطلق عليهما شبه جملة سواءٌ كان العامل ظاهراً أم محذوفاً ، وسواء كان الحذف واجباً أم جائزاً .

وبناءً على هذا المفهوم لشبه الجملة عند عبد الإله نجده يشير في أكثر من موضع في دراسته إلى أنَّ القدماء لم يطلقوا مصطلح شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور لعدم وضوح مدلول هذا المصطلح عندهم ، من ذلك قوله : ((وقد أشار النحاة إلى التوسُّع في مؤلفاتهم ، إلا أنَّهم لم يخصّوا التوسُّع بشبه الجملة بل خصُّوه بالظرف ؛ لأنَّ مدلول شبه الجملة لم يكن واضحاً لدى القدماء كما ذكرنا ، فقد كانوا يطلقون عليه الظرف ويقصدون بذلك طَرَفَي شبه الجملة الظرف والجارّ والمجرور))[١١٢] .

ونرى أنَّ ما ذكره عبد الإله من أنَّ مدلول شبه الجملة لم يكن واضحاً لدى القدماء ، لم يكن هو السبب الأساس في عدم إطلاقهم مصطلح شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور ؛ بل السبب أنَّ القدماء، ولاسيما المتأخّرينَ منهم ، لم يستعملوا هذا المصطلح إلا حين يتعلّق الظرف أو الجارّ والمجرور بعامل واجب الحذف كما ذكرنا من قبل ، والظرف والجارّ والمجرور اللذان يُتوسَّع بهما يمكن أن يتعلّقا بمحذوف أو ظاهر، فلم يطلقوا عليهما حينئذٍ مصطلح شبه جملة .

والدليل على ما ذكرنا أنَّ ابن هشام ، الذي هو من القدماء المقصودينَ بما ذكره عبد الإله آنفاً ، والذي ذكر عبد الاله أيضاً أنَّه استطاع أن يحصر مواضع التوسّع في الظرف والجارّ والمجرور في مصنَّفه مغني اللبيب في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه ، لم يُطلق مصطلح شبه الجملة في هذه القاعدة مع أنّه يعرف هذا المصطلح وأفرد له باباً هو الباب الثالث كما مرّ بنا، إذ قال في هذه القاعدة : ((إنَّهم يتَّسعونَ في الظرف والجار والمجرور ما لا يتَّسعون في غيرهما))[١١٣] ، ذلك أنّه قصد بالظرف والجارّ والمجرور ما كان متعلِّقاً بظاهر أو محذوف ، بدليل الأمثلة التي ذكرها في هذه القاعدة ، ومنها قول الشاعر[١١٤] :

ونَحنُ عنْ فضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنا

أمّا عبد الإله فالجارّ والمجرور عنده هنا شبه جملة بناءً على فهمه هو لهذا المصطلح ، إذ قال : ((يجوز أن يتعلق شبه الجملة (عن فضلِكَ) بالفعل المنفي بـ (ما) للضرورة الشعريّة ؛ ولأنَّه يُتوسَّع في شبه الجملة))[١١٥] .

وكذلك ورد شبه الجملة بالمفهوم نفسه عند مَنْ ذكرنا من المحدثينَ في دراساتٍ أخرى متخصّصة في البحث في شبه الجملة ، منها على سبيل المثال دراسة كلٍّ من محمود عبد حمد اللاميّ[١١٦] ، والدكتور سعد محمد الكردي[١١٧] ، وإياد محمد توفيق[١١٨] .

وإذا انتقلنا إلى المؤلَّفات النحويّة للمحدثينَ التي لم تكن متخصّصة في دراسة شبه الجملة ، يمكن أن نجد في الكثير منها أيضاً ما يدلُّ على أنّ المقصودَ بمصطلح شبه الجملة فيها الظرفُ والجارُّ والمجرور على وجه العموم ، أي سواءٌ تعلَّقا بظاهر أم بمحذوف ، وهذه الدلالة تكاد تكون شائعة في تلك المؤلفات[١١٩].

وثّمةَ مؤلَّفاتٌ نحويّة حديثة قليلة لم نجد فيها نصًا على أنَّ شبه الجملة يمكن أنْ يتعلّق بظاهر أو محذوف جوازاً ، ولم نجد فيها ، في الوقت نفسه ، ما ينصَّ على أنّ شبه الجملة يُطلق فقط على ما كان فيه الظرف والجارّ والمجرور متعلِّقينِ بمحذوف وجوباً[١٢٠].

نتائج البحث :

بعد أن عرضنا في هذا البحث مفهومَ شبه الجملة عند القدماء والمحدثينَ ، نذكر هنا أهمَّ النتائج التي توصَّلنا إليها :

(أ) إنَّ من الأنسب أن نقتصر في استعمال مصطلح شبه الجملة على ما قصده القدماءُ المتأخّرونَ منه ، وهو دلالته على الظرف والجارّ مع مجروره المتعلّقينِ بعامل محذوف وجوباً ، وذلك عندما يقعان صلةً أو خبراً أو حالاً أو صفةً ، وفي هذا الرأي عودةٌ إلى الاستعمال الأوّل لهذا المصطلح الذي أطلقه ابن مالك ومَنْ جاء بعده من النحويّينَ .

(ب) إنّ سبب تسمية الظرف والمجرور بشبه الجملة هو ما ذكره ابن مالك من أنَّهما عندما يقعان صلةً يكونان في هذا الموضع بمعنى الجملة ؛ لأنَّهما يتعلَّقان حينئذٍ بفعل محذوف وجوباً ، فيقدَّران مع ما تعلّقا به بالجملة ، ولذا أُطلِقَ عليهما شبه جملة ، وقد توسّع النحويّون بعد ابن مالك في هذا المصطلح ليشمل عندهم الظرفَ أو الجارّ والمجرور الواقعينِ خبراً أو صفةً أو حالاً فضلاً عن وقوعهما صلةً ، وكان إطلاقهم شبه الجملة عليهما هنا بناءً على ترجيح أكثرهم أنَّ المتعلَّق به فعلٌ، ليستقيم بذلك تقدير الكلام بجملة ، ثم أضاف ابن هشام مواضع أربعة أخرى يُحذف فيها عامل الظرف والجارّ والمجرور (المتعلَّق) حذفاً واجباً أيضاً.

(ج) إطلاق مصطلح شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور المتعلّقينِ بظاهر أو بمحذوف حذفاً جائزاً ، لا نرى أنّه مناسبٌ للأسباب الآتية :

١- إنّ إطلاق شبه الجملة على الظرف والجارّ والمجرور في هذه الحالة يخالف ما دلَّ عليه المصطلح عند القدماء على النحو الذي عرضناه في هذه الدراسة .

٢- إنّه لا موجب لإطلاق هذا المصطلح إذا كان العامل المتعلّق به الظرفُ والجارُّ مع مجروره ظاهراً ، فقولنا على سبيل المثال : سافرتُ إلى القاهرةِ ، لا داعي للقول فيه إنَّ الجارَّ والمجرور (إلى القاهرة) شبهُ جملة ؛ ذلك أنَّه متعلِّقٌ بفعل ظاهر (سافرَ) ، فهو إذن ، أي الجارّ والمجرور، جزءٌ من جملة صريحة ، أمّا القول بأنَّه شبه جملة فيعني أنَّ ثمّةَ جملةً أخرى مقدَّرةً دلَّ عليها الجارّ والمجرور ، وهذه الجملة المقدَّرة غير موجودة في هذه الحالة البتّة .

أمّا إذا كان المتعلَّق به محذوفاً حذفاً جائزاً ، ولا يكون ذلك إلا إذا دلّ عليه دليل ، فهو بمثابة المتعلّق به الظاهر ، فلا يُطلق على الظرف والجار والجرور المتعلِّقينِ به شِبْهُ جملة ، لأنَّ الدلالة عليه لم تكن عن طريقهما ، كما كانت مع المتعلَّق به المحذوف وجوباً ، بل عن طريق السياق وقرائن الكلام الأخرى ، لذا لم يصحّ إطلاق شبه الجملة عليهما في هذه الحالة أيضاً ، لأنَّهما لم يقدَّرا بجملة أو يكونا بمعنى الجملة .

٣- إنّ ما ذكره ابن هشام من أمثلة لتعلُّق الظرف والجارّ والمجرور بالعوامل الظاهرة في الباب الثالث من كتابه مغني اللبيب ، والذي كان سبباً في التوسّع في مفهوم شبه الجملة عند المحدثينَ ، على نحو ما ذكرنا ، لم يَقْصِد به أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرور في تلك الأمثلة شِبْهُ جملة ، بل أراد أن يبيّن من خلال الإتيان بها أنواعَ العامل الذي يتعلَّقان به، إذْ لا يتأتّى له هذا الأمر إلّا بأن يكون العامل ظاهراً ، ليكون ذلك تمهيداً للكلام على الحالة التي يتعلّقان فيها بعامل محذوف حذفاً واجباً، وهي الحالة التي يكون فيها الظرف والجارّ والمجرور شبه جملة ، أو ((ما يشبه الجملة)) ، على حدِّ تعبير ابن هشام .

هوامش البحث :

---

(١) ينظر الاقتراح في أصول النحو : ٢٢٧ ، ٢٣٠ .

(٢) ينظر الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة :١٠٥ ، والاقتراح في أصول النحو :١٩٢ .

(٣) من هذه المصطلحات أيضاً : (ما) و(لا) و(إنْ) المشبَّهات بليس ، والحروف المشبَّهة بالفعل ، وشِبْه الظرفيّة، والصفة المشبَّهة باسم الفاعل .

(٤) ينظر شرح ابن يعيش :٧٢/١ .

(٥) الأصول ، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب :١٢١ . وينظر التطوّر النحويّ للغة العربيّة :١٢٥ .

(٦) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٤٣٣/٢ ، والجملة تأليفها وأقسامها : ١٥٧ .

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٤٣٣/٢ .

(٨) الأصول في النحو : ١٠٤/٢ .

(٩) المصدر نفسه : ١٠٤/٢.

(١٠) المصدر نفسه : ١٠٥/٢ .

(١١) سورة الكهف ، من الآية ٣٤ .

(١٢) سورة الفرقان ، من الآية ٢٤ .

(١٣) شرح الرضي على الكافية : ٦٤/٢ .

(١٤) ينظر الردّ على النحاة (مقدمة المحقّق) : ٦٦ .

(١٥) سورة الفرقان ، من الآية ٧٧ .

(١٦) الردّ على النحاة (مقدمة المحقّق) : ٦٦-٦٧ .

(١٧) المصدر نفسه : ٦٧-٧٠ .

(١٨) ينظر في ذلك : مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الردّ على النحاة (بحث) : ٦٨-٦٩ .

(١٩) التطوّر النحويّ للغة العربيّة : ١٢٥ .

(٢٠) ينظر الكتاب :٣٥/١ ، ١٦٠/١ ،١/ ٢١٦/١ ، ١/ ٢٢٠ .

(٢١) ينظر المصدر نفسه :١١٨/١ ، ٥٢/٢ ، ٩١/٢ .

(٢٢) ينظر المصدر نفسه : ٢٢٣/١ ، ٤١٠/١ ، ١٢٧/٢ ، ١٣٠/٢ .

(٢٣) ينظر المصدر نفسه : ١٧٥/١ ، ١٢٤/٢ ، ١٦٣/٢ .

(٢٤) ينظر المقتضب : ١٥١/٤ ، ٣٤٢/٤ ، ٥٦/٣ .

(٢٥) ينظر الأصول :٦٣/١ ، و ٨٨/١ .

(٢٦) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه : ٩١/١ ، و ١/ ٢١٧ .

(٢٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين : ٥١/١ .

(٢٨) ينظر المقتضب : ١٣٠/٣ ، والأصول في النحو :٦٣/١ ، والإيضاح العضدي : ٤٨-٤٩ ، وشرح المقدّمة المحسبة :١٧٨/١ .

(٢٩) المفصّل في صنعة الإعراب :٤٤ ، وشرح المفصّل : ٢٢٩/١ .

(٣٠) ينظر المقدّمة الجزوليّة :٥٢ .

(٣١) شبه الجملة في النحو العربيّ ، مفهومها وأهمّيّتها في السياق (بحث) : ٥٨ .

(٣٢) المسائل العسكريّات في النحو : ٦٣ .

(٣٣) المسائل البصريّات :٢١١/١-٢١٢ .

(٣٤) المصدر نفسه : ٢١٦/١ .

(٣٥) المصدر نفسه :٢١٦/١ (الهامش ١) .

(٣٦) شرح الكافية الشافية : ٢٥٢/١ .

(٣٧) المصدر نفسه : ٢٥٣/١ .

(٣٨) متن ألفيّة ابن مالك : ٧ .

(٣٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك :٤٤٣/١ .

(٤٠) ينظر شرح ابن الناظم على الفيّة ابن مالك :٦٣/١ .

(٤١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ١٥٤/١ .

(٤٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية :٤٧٥/١ .

(٤٣) ينظر شرح المكوديّ على ألفيّة ابن مالك : ١٥٢/١.

(٤٤) ينظر شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك : ٧٥/١ .

(٤٥) اوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : ١٨٥/١ .

(٤٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧٧ .

(٤٧) شرح التسهيل : ١٢٩/٢ .

(٤٨) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٩٩/٢ ، وهمع الهوامع : ١٣٢/٥ .

(٤٩) ينظر همع الهوامع : ١٣٣/٥ .

(٥٠) ينظر النحو الوافي :٢٦٧/٢ ، ٤٣٦ .

(٥١) ينظر المصدر نفسه: ٢٦٧/٢-٢٦٨ ، ٤٣٦ .

(٥٢) ينظر شرح ابن عقيل : ٢١٠/١ ، ٢١٣/١ ، وشرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك : ٩٣/١ .

(٥٣) النحو الوافي : ٤٧٧/١ .

(٥٤) ينظر شرح ابن عقيل :٢١٣/١ ،

(٥٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١٨٠/١ ، وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٦١/١ .

(٥٦) ينظر المصدر نفسه : ١٥٥/١ ، وشرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك :٩٥/١ ، والنحو الوافي :٤٧٧/١ .

(٥٧) ينظر شرح الأشمونيّ :٩٥/١ ، والنحو الوافي : ٣٨٥/١ .

(٥٨) ينظر حاشية الصبان :٣٣٥/١ ، والنحو الوافي :٣٨٥/١ .

(٥٩) ينظر شرح شذور الذهب : ١٧٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ١٥٥/١ .

(٦٠) ينظر ارتشاف الضرب : ١٠٠١/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢٠٦/١ .

(٦١) شرح الكافية الشافية : ٢٥٣/١ .

(٦٢) المصدر نفسه :٢٥٣/١ . وفي موضع آخر يذكر ابن مالك أنَّ الظرف والجارّ مع المجرور يقومانِ مقامَ الجملة الفعليّة، إذ يقول: ((وتكون الصلة -أيضاً- ظرفاً قائماً مقامَ جملة فعليّة نحو : عرفْتُ الذي عندكَ، أي: الذي استقرَّ عندكَ ، أو ثَبَتَ أو حَصَلَ ، وتكون الصلة أيضًا حرفَ جرٍّ ومجروراً به ، ويكون أيضاً قائماً مقامَ جملةٍ فعليّةٍ نحو: عرفْتُ الذي لكَ ، أي: الذي استقرَّ لكَ، أو ثَبَتَ، أو حَصَلَ)) . ٢٨٩/١ .

(٦٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك : ٤٤٤ .

(٦٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٤٧٥/١-٤٧٦ .

(٦٥) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك : ١٤٨/١ .

(٦٦) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٤٧٥/١-٤٧٦ .

(٦٧) المفصّل في صنعة الإعراب : ٤٤ .

(٦٨) المقدمة الجزوليّة : ٥٢ .

(٦٩) شرح الجزوليّة : ٤٥٤ .

(٧٠) متن ألفيّة ابن مالك :٨.

(٧١) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ٢١٠/١-٢١١ .

(٧٢) ينظر شرح الكافية الشافية :٣٤٩/١ .

(٧٣) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك : ٤٤٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك:٢١٣/١ .

(٧٤) ينظر على سبيل المثال : شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك :٧٩/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك : ٤٧٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:٢٠٠/١-٢٠١ ، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ٢١٠/١ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية :١١/٢-١٢ ، وشرح المكودي على ألفيّة ابن مالك :١٧٨/١-١٧٩ ، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك :٩٣/١ .

(٧٥) ينظر شرح المكوديّ على ألفية ابن مالك:١٧٩/١، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك :٩٥/١ .

(٧٦) ينظر همع الهوامع : ١٠/٢ ، وحاشية الصبّان على شرح الاشمونيّ :٣٥٠/١ ، وحاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل :١٧٤/١ .

(٧٧) ينظر شرح التصريح على التوضيح :٢٣٣/١، ٥٧٠ ، وحاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ:٢٥٠/٢، وحاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل :٤٢٩/١ .

(٧٨) ينظر شرح التصريح على التوضيح :١٢٨/٢ ، وحاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ :١٧٩/١ .

(٧٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٩٩/٢ .

(٨٠) سورة الفاتحة ، من الآية ٧ .

(٨١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٩٩/٢ .

(٨٢) ينظر المصدر نفسه : ٥٠٣/٢ .

(٨٣) ينظر المصدر نفسه : ٥٠٣/٢ .

(٨٤) ينظر المصدر نفسه : ٥١٠/٢ .

(٨٥) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٨٦) ينظر المصدر نفسه : ٥١٣/٢ .

(٨٧) المصدر نفسه : ٤٩٩/٢ .

(٨٨) ينظر أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:١٦٥/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١١١ .

(٨٩) سورة البقرة ، من الآية ١٩ .

(٩٠) سورة القصص ، من الآية ٧٩ .

(٩١) سورة الأنبياء ، من الآية ١٩ .

(٩٢) سورة إبراهيم ، من الآية ١٠ .

(٩٣) سورة الليل ، الآية ١ .

(٩٤) سورة الأنبياء ، من الآية ٥٧ .
(٩٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/٥١٣-٥١٥ .
(٩٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٧٣ .
(٩٧) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٧٥ .
(٩٨) ينظر المصدر نفسه : ٢٧٥ ، الهامش (٩) .
(٩٩) البيت لمُوليك المزموم ، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ :٢/ ٦٣٨ .
(١٠٠) مالك ومتمِّم ابنا نويرة اليربوعيّ : ١٠٦.
(١٠١) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة :٢٧٦ .
(١٠٢) ينظر المصدر نفسه : ٢٧٦ .
(١٠٣) المصدر نفسه : ٢٩٠ .
(١٠٤) المصدر نفسه : ٢٩٣ .
(١٠٥) المصدر نفسه : ٢٧١ .
(١٠٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل لشوقي المعري : ١٣٣ .
(١٠٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(١٠٨) المصدر نفسه :١٣٣-١٣٥ .
(١٠٩) شبه الجملة في اللغة العربيّة (رسالة ماجستير): ٢٤٦ .
(١١٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(١١١) المصدر نفسه : ٢٤٧ .
(١١٢) المصدر نفسه : ٢٠٧-٢٠٨ . وينظر أيضاً : ٢٠٩ .
(١١٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/٨٠٠ .
(١١٤) عبد الله بن رواحة ، ديوان عبد الله بن رواحة : ١٤٠ .
(١١٥) شبه الجملة في اللغة العربيّة (رسالة ماجستير) : ٢٤٠ .
(١١٦) ينظر تعلّق شبه الجملة في نهج البلاغة (أطروحة دكتوراه) : ٣٥ .
(١١٧) شبه الجملة في النحو العربيّ ، مفهومها وأهمّيّتها في السياق (بحث) : ٦٦ .
(١١٨) تعلُّق شبه الجملة في ديوان امرئ القيس (رسالة ماجستير) : ٥٣ .
(١١٩) ينظر على سبيل المثال : والنحو الوافي :٤٤٦(الهامش ٣) ، والموجز في قواعد اللغة العربيّة :٣٤٨ ، والتطبيق النحويّ :٣٥٧ ، والكفاف :٧٤٥-٧٤٦ ، والقواعد التطبيقيّة في اللغة العربيّة : ٤٣.
(١٢٠) من تلك المؤلّفات : جامع الدروس العربيّة للغلاييني ، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة لعليّ الجارم ومصطفى أمين .

مصادر البحث :

- **ارتشاف الضّرب من لسان العرب** : أبو حيّان الأندلسيّ ،محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق د.رجب عثمان الحمد ، مطبعة المدنيّ ، ط١ ، مصر ، ١٩٩٨م .

- **الأصـول ، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب** : د.تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهـرة ، ٢٠٠٠م .
- الأصول في النحو : ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ) ، تحقيق د.عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ،بيروت ، ١٩٩٦م .
- **إعراب الجمل وأشباه الجمل** : د.فخر الدين قباوة ، دار القلم العربيّ ، ط٥ ، حلب ، ١٩٨٩م .
- **الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة** : أبو البركات الأنباريّ ، كمال الدين عبد الرحمن (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م .
- **الاقتراح في علم أصول النحو** : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ) ، تحقيق د.محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعة ، مصر ، ٢٠٠٦م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين** : أبو البركات الأنباريّ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط٤، مصر ، ١٩٦١م .
- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك** : ابن هشام الأنصاريّ ،عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** : ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
- **التطبيق النحويّ**: د.عبده الراجحيّ ، دار المعرفة الجامعيّة ، ط٢ ، مصر ، ٢٠٠٠م .
- **التطوّر النحويّ للغة العربيّة** : برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلّق عليه د.رمضان عبد التوّاب ، مكتبة الخانجيّ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٩٤م .
- **تعلّق شبه الجملة في ديوان امرئ القيس ، دراسة نحويّة دلاليّة** (رسالة ماجستير) : إياد محمد توفيق زيد ، كليّة الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنيّة ، فلسطين ، ٢٠١٦م .
- **تعلّق شبه الجملة في نهج البلاغة** (أطروحة دكتوراه) : محمود عبد حمد اللاميّ ، كليّة التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٨م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** : أبو عليّ الفارسيّ ، الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق د.عوض بن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة ، ط١ ، القاهرة ،١٩٩٠م .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك** : المراديّ ، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق د.عبد الرحمن عليّ سليمان ، دار الفكر العربيّ ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠١م .
- **الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها** : د.فاضل صالح السامرائيّ ، دار الفكر ، ط٢ ، الأردن ، ٢٠٠٧م .
- **حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل** : الخضريّ ، محمد بن مصطفى (ت١٢٧٨هـ) ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعيّ ، دار الفكر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- **حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ** : الصبّان ، محمد بن عليّ (ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة ، ط١ ، القاهرة .
- **ديوان عبد الله بن رواحة ، دراسة في سيرته وشعره** : د.وليد قصّاب ، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١ ، دمشق،١٩٨١م .
- **الردّ على النحاة** : ابن مضاء ، أحمد بن عبد الرحمن (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق د.شوقي ضيف ، دار الفكر العربيّ،

ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٧م .
- **شبه الجملة في اللغة العربيّة** (رسالة ماجستير) :عبد الإله إبراهيم عبد الله ، كليّة الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣م .
- **شبه الجملة في النحو العربيّ ، مفهومها وأهمّيّتها في السياق** (بحث) : د.سعد محمد الكرديّ ، مجلّة التراث العربيّ ، العدد١٢٨ ، ٢٠١٢م .
- **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك** : الأشمونيّ ، عليّ بن محمد (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ ، ط١ ، بيروت ١٩٩٥م .
- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك** : ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، ط٢٠ ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- **شرح ابن الناظم على الفيّة ابن مالك** : ابن الناظم ، محمد بن جمال الدين (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- **شرح التسهيل** : ابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيّد ، ود.محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر، ط١،١٩٩٠م .
- **شرح التصريح على التوضيح** : الأزهريّ ، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، ط١ ، بيروت ،٢٠٠٠م .
- **شرح الجزوليّة** : الأُبذيّ ، علي بن محمد (ت٦٨٠هـ) ، (أطروحة دكتوراه) تحقيق السفر الأول ، سعد حمدان محمد الغامديّ ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٦هـ.
- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام** : المرزوقيّ ، أحمد بن محمد بن الحسن (ت٤٢١هـ) ، تحقيق غريد الشيخ ، دار الكتب العلميّة ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- **شرح الرضي على الكافية** : رضي الدين الأستراباذيّ ، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، ط٢ ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** : ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- **شرح قطر الندى وبل الصدى** : ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط١١ ، مصر ،١٩٦٣م .
- **شرح الكافية الشافية** : ابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط١، مكّة المكرّمة ، ١٩٨٢م .
- **شرح المفصّل للزمخشري** : ابن يعيش ، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- **شرح المقدّمة المُحسِبة** : ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد (ت٤٦٩هـ) ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية، الكويت ، ١٩٧٧م .
- **شرح المكوديّ على ألفيّة ابن مالك** : المكوديّ ، عبد الرحمن بن عليّ (ت٨٠٧هـ) ، تحقيق د.فاطمة الراجحيّ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .

- **القواعد التطبيقيّة في اللغة العربيّة** : د.نديم حسين دعكور ، مؤسسة بحسون ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- **الكتاب** : سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجيّ ، ط٣، ١٩٨٨م.
- **الكفاف** : يوسف الصيداويّ ، دار الفكر – دمشق ، دار الفكر المعاصر– لبنان ، ط١ ، دمشق ، ١٩٩٩م.
- **مالك ومتمِّم ابنا نويرة اليربوعيّ** : ابتسام مرهون الصَّفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م .
- **متن ألفيّة ابن مالك** : ابن مالك ، تحقيق د.عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، ط١، الكويت ، ٢٠٠٦م .
- **المسائل البصريّات** : أبو عليّ الفارسيّ ، تحقيق د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدنيّ، ط١، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- **المسائل العسكريّات في النحو** : أبو علي الفارسيّ ، تحقيق د.علي جابر المنصوريّ ، دار الثقافة ، دار العلميّة الدوليّة ، عَمّان ٢٠٠٠م .
- **مع الدكتور شوقي ضيف في مقدّمة الردّ على النحاة** (بحث) : د.جميل علّوش ، مجلّة التراث العربيّ ، المجلّد ٢٠، العدد٧٩ ،٢٠٠٠م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة، بيروت ،١٩٩١م .
- **المفصَّل في النحو** : الزمخشري ، محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د.علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- **المقاصد الشافيّة في شرح الخلاصة الكافيّة** : الشاطبيّ، إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ ، ط١، مكّة المكرَّمة ، ٢٠٠٧م .
- **المقتضب** : االمبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجاريّة ، القاهرة ،١٩٩٤م .
- **المقدمة الجزوليّة في النحو** : الجُزوليّ ، عيسى بن عبد العزيز (ت٦٠٧هـ) ، تحقيق د.شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر ، ط١ ،القاهرة ، ١٩٨٨م .
- **الموجز في قواعد اللغة العربيّة** : سعيد الأفغانيّ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- **النحو الوافي** : عباس حسن ، دار المعارف ، ط٣ ، مصر ،١٩٧٤م .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : السيوطي ، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م .

The References :

- Irtishaf Aldharab Min Lisan Alarab: Abu Haian alandalusy, Mohammed ibn Yousif, reviewed by Dr.Rajab Uthman Alhamad , Almadany printing, pr.1,Egypt,1998 .
- Al'uswl Dirasa epistiomologlia lelfiker alloghawy end Alarab: Dr.Tammam Hassan, Alam Alkutub, Cairo,2000.
- Al'uswl Fi Alnahoo : Ibn Alsaraj ,Abu Bakir Mohammed ibn Suhil, reviewed by Dr. Abd Alhussien Alfatly, Alresala Institution, pr.3, Beirut,1996.
- 'Irab Aljumal wa Ashbah Aljumal: Dr.Fakheredeen qabawa,Dar Alqalam Alaraby, pr.5, Alepo, 1989.
- Al'ighrab fi jadal al'arab wa luma' aladela: Abu Albarakat Alanbary, Kamal aldeen Abd alrahman, reviewed by Saeid Alafghany, Syrian University Printing, 1975.
- Aliqtirah fi 'ilm 'uswl Alnahoo: Alsuyooti, Jalal aldeen Abd alrahman, reviewed by Dr. Mahmood Sulaiman Yaqut, Dar Almaerifa algamie, Egypt ,2006 .
- Alinsaaf fi Masael Alkhilaf bain alnahween albasreen wal kufeen: Abu Albarakat Alanbary, reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Alsada Printing, pr.4, Egypt ,1961.
- Awadhah almaslik ila Alfiat Ibn Malik: Ibn Hisham Alansary, Abdullah Jamal aldeen Ibn Yousif,reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Dar Alfikir, Beirut.
- Tasheel alfawaed wa takmeel almaqased: Ibn Malik, Jamal aldeen ibn Mohammed, reviewed by mohammed Kamel Barakat, Dar Alkitab Alaraby, Cairo,1967 .
- Altatbeeq alnahawy: Dr.Abdah Alrajihy, Almarefa algamieia House, pr.2 ,Egypt,2000.
- Alttour alnahawy lilugha Alarabia, G.Bergstrasser, corrected and annotated by Dr.Ramadhan Abd altwab, Alkhanjy library, Cairo, 1994 .
- Tallauq shibeh aljumla fi diwan Imre'ilqais,dirasa nahwya dalalia (MA thesis): Eyad Mohammed Tawfiq Zaid, College of Higher studies, Alnajah national university, Palestine, 2016 .
- Tallauq shibeh aljumla fi Nahaj Albalagha: (PhD dissertation) Mahmood Abd Hamad Al-lamy, College of education, University of Babel, 2008 .
- Altaliqa Ala Kitab Sebaweh: Abu Ali Alfarsy, Alhasan ibn Ahmed, reviewed by Dr.Awadh ibn Hamad Alqoozy ,Alamana Printing, pr.1, Cairo ,1990.
- Tawdheeh almaqasid walmasalik besharh Alfiat Ibn Malik: Almurady, Alhasan ibn Qassim,reviewed by Dr.Abdulrahman Ali Suliman,Dar Alfikr Alaraby,pr.1,Cairo,2001 .
- Aljumla alarabia talifha wa aqsamuha: Dr.Fadil Salih Al-samray, Dar Alfikr, pr.2,Jordan , 2007 .

- Hashiat Alkhdhary ala sharh ibn aqeel: Alkhudhary, Mohammed ibn Mustafa, reviewed by Yousif Alshiekh Mohammed Albiqa'y, Dar Alfikr, pr.1, Beirut , 2003 .
- Hashiat Alsaban ala sharh Alashmony: Alsaban, Mohammed ibn Ali, reviewed by Taha Abdulrao'of Saad, Altawfikia Liberary, pr.1,Cairo .
- Diwan Abdulah ibn Rawaha, dirasa fi Serateh wa shirh: Dr.Waleed Qassab, Dar Alolom, pr.1, Damascus 1981 .
- Alrad ala alnuhat :Ibn Madhaa, Ahmed ibn Abdulrahman, reviewed by Dr.Shawky Dhaif, Dar Alfikr Alaraby, Cairo, 1947 .
- Shibeh aljumla fi allogha alarbia(M.A Thesis): Abdulilah Ibraheem Abdulah, College of arts, University of Baghdad, 1983 .
- Shibeh aljumla fi alnahw alarby, Mafhomha wa ahmetha fi Alsiaq (Research): Dr.Saad Mohammed Al-kurdy, Alturath Alaraby Magazine, issue No. 128 ,2012 .
- Sharh Alushmony ala Alfiat Ibn Malik: Alushmony, Ali ibn Mohammed, reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Dar Alkitab Alaraby, pr.1, Beirut 1995 .
- Sharh ibn Aqeel ala Alfiat Ibn Malik: Ibn Aqeel, Bahaedeen Abdulah, reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Dar Alturath, pr.20 , Cairo , 1980 .
- Sharh ibn Alnadhum: Ibn Alnadhum, Mohammed ibn Jamaledeen, reviewed by Mohammed Basil Eyon Alsood, Dar Alkutub Alaelmia, pr.1, Beirut ,2000.
- Sharh Altasheel:Ibn Malik, reviewed by Dr. Abdulrahman Alsaed and Dr. Mohammed Badawy Almakhtoon , Hajar for Printing and publishing, pr.1, 1990 .
- Sharh Altasreeh ala Altawdheeh: Alazhary, Khalid ibn Abdulah, reviewed by Mohammed Basil Eyon Alsood,Dar Alkutub Alaelmia, pr.1, Beirut ,2000.
- Sharh Aljezolia: Alubthy, Ali ibn Mohammed (PhD Dissertation), reviewed by saad Hamdan Mohammed Alghamedy, Um Alqurra University, College of Arabic Language,1406.
- Sharh diwan alhamasa: almarzoqy, Ahmed ibn Mohammed, reviewed by Ghareed Alsheikh, Dar Alkutub Aleilmia, pr.1, Beirut, 2002.
- Sharh Alridhi ala Alkafia: radhi aldeen Alasterbathy,mohammed ibn alhasan, reviewed by yousif Hassan Omar, Qarianos University Publishing , pr.2, Benigazy, 1996.
- Sharh shudhoor althahab fi marifat kalam alarab: ibn Hisham alansary, reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Dar Altaleea, Cairo, 2004.

- Sharh qater alnada wa bal alsada: Ibn Hisham alansary, reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Alsaeada printing, pr.11, Egypt, 1963.
- Sharh Alkafia Alshafia: Ibn Malik, reviewed by Abdulmunem Ahmed hureedy, Dar Almamoon, pr.1, Macca almukarama, 1982.
- Sharh Almufassl: Ibn Yaeish, Yaeish ibn Ali, reviewed by Amel badie yaqoob,Dar Alkutub alaelmia, pr.1, Beirut, 2001.
- Sharh Almoqdema almohsiba: Ibn babshath, Taher ibn Ahmed, reviewed by Khalid Abdulkarem, Alasria printing, Kuwait , 1977.
- Sharh Almakoody ala Alfiat Ibn Malik: Almakoody, eabdulrahman ibn Ali, reviewed by Fatima Alrajhy, Kuwait University,1993.
- Alqwaeid altatbikia fi Allogha Alarabia: Dr.Nadeem hussien dakoor, bahsoon Institution, pr.2 , Beirut, 1998.
- Alkitab: Sebaweh , Amr ibn Uthman ibn Qanbar, reviewed by abdulslam Mohammed Haroon, Alkhanjy Library, pr.3, 1988.
- Alkefaf :Yousif Alsaidawy, Dar Alfikr – Damascus, Dar Alfikir Almoaser – Lebanon , pr.1, Damascus , 1999.
- Malik wa Mutamim ibna Nwayra Alyarboui: Ibtisam Marhoon Alsafar , Alirshad Printing , Baghdad , 1968.
- Matn Alfit Ibn Malik: Ibn malik, reviewed by Dr. Abdulatif ibn Mohammed Alkhateeb, Dar Aloruba Library, pr.1, Kuwait, 2006.
- Almasael Albasriat: Abu Ali Alfarsy, reviewed by Dr.Mohammed Alshater Ahmed Mohammed Ahmed, Almadny Printing, pr.1, Cairo, 1985.
- Almasael Alasqariat fi alnahw: Abu Ali Alfarsy, reviewed by Dr.Ali jaaber Almansoory, Dar Althaqafa ,Dar Alalmia Aldwalia, Amman 2000.
- Ma'a Alduktor Shawqy Dhaif fi moqadimat Alrad ala Alnuhat (reserch): Dr.Jameel Aloush, Alturath Alaraby Magazine, volume 20, issue 79, 2000.
- Moghny allabeeb 'an kutub alaearib: Ibn Husham Alansaary, reviewed by Mohammed Muhiedeen Abdulhameed, Alasria Library, Beirut, 1991.
- Almufasl fi alnahw: Alzamakhshery, Mohmmed ibn amr ibn Ahmed, reviewed by Dr.Ali bu Mulhim, Alhilal library, pr.1, Beirut, 1993.
- Almaqasid alshafia fi sharh Alkhulasa alkafia: Alshatby, Ibrahem ibn Musa, reviewed by Dr.Abdulrahman ibn Suliman Aluthaimmen, Institute of Scientific researches and revive of Islamic heritage ,pr.1,Mecca almukarama,2007.

- Almugtadab: Aalmubarred, Abu Alabbas Mohammed ibn Yazeed, reviewed by Mohammed Abdulkhaliq Adhima , Alahram altjaria printing, Cairo, 1994.
- Almuqadama Aljazolia fi alnahw: Aljazwli, 'isa ibn Abdulazeez, reviewed by Dr.Sha'ban Abdulwahab Mohammed, Um Alquraa for printing, pr.1, Cairo, 1988.
- Almojaz fi qawaeid Allogha Alarabia: Saeid Alafghany, Dar Alfikr, Beirut, 2003.
- Alnahw Alwafy: Abbas Hasan , Dar Almaref, pr.3 , Egypt , 1974.
- Hamae alhawamie fi Sharh jame aljawamie: Alsaioty, reviewed by Dr.Abduleal Salem makram, Alresala Institution, Beirut, 1992.

View publication stats